



## ”جرائم مستمرة“

### ”حماية“ قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل مواطنين اثنين وتصيب ”180“ آخرين في

### الجمعة ”51“ لمسيرات العودة، في ظل عجز عربي وصمت دولي

يستنكر مركز حماية لحقوق الإنسان استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي باستخدام القوة المفرطة والمميته في تعاملها مع المتظاهرين السلميين، كما ويبيد قلقه إزاء سياسة قوات الاحتلال والمتمثلة باستهداف الأطفال والنساء وطواقم المساعدة الإنسانية والصحافيين، حيث يستمر الفلسطينيون للجمعة ”51“ على التوالي في مظاهرات واحتجاجات سلمية على الشريط الحدودي للمطالبة بحق العودة إعمالاً لقرار رقم ”194“ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي.

ووفق متابعة ورصد مركز حماية لحقوق الإنسان فقد تسبب استخدام قوات الاحتلال القوة المفرطة والمميته في الجمعة ”51“ في استشهاد مواطنين اثنين، وهم:

١- نضال عبد الكريم شتات (29 عاماً)، نتيجة إصابته بعبارة ناري في الصدر، شرق مخيم البريج.

٢- جهاد منير حرارة (24 عاماً)، نتيجة إصابته بعبارة ناري في الرأس، شرق مدينة غزة.

في حين أصيب ”180“ آخرين، من بينهم ”50“ طفل و”8“ سيدات و”4“ صحفيين، ومسعفين، هذا وكان من بين الإصابات ”100“ إصابة بالرصاص الحي.

الجدير بالذكر أن استخدام جنود الاحتلال للقوة المميته في تعاملها مع المدنيين السلميين، أدى منذ بدء

فعاليات مسيرة العودة في 30/مارس من العام الماضي، إلى مقتل ”285“ مواطن وإصابة أكثر من ”25“

ألف“ آخرين.



مركز حماية لحقوق الإنسان يرى أن سلوك قوات الإحتلال الإسرائيلي في تعاملها مع المتظاهرين السلميين، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن قوات الإحتلال ارتكب جرائم ترتقي لمستوى جرائم الحرب، الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي، ولا سيما الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، التحرك العاجل لحماية المدنيين ووقف الجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين، وتفعيل أدوات الملاحقة والمسائلة عن هذه الجرائم، وبدوره إذ يجدد إدانته للإستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي، والتي بانته في تعمد إطلاق النار تجاه المدنيين السلميين، والطواقم الطبية والإعلامية المتواجدة في أماكن التظاهر، فإنه يطالب:

١. المجتمع الدولي بالإنعقال من مربع الإدانة والاستنكار لمربع الضغط على سلطات الإحتلال وإجبارها على الإذعان لرغبة المجتمع الدولي وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص القرار رقم "194".
٢. جامعة الدول العربية بالتحرك وفقاً لتقرير لجنة تقصي الحقائق والذي اثبت ارتكاب جنود الإحتلال لجرائم ترتقي لمستوى جرائم الحرب.
٣. السلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة الإسراع بإحالة هذا الملف أمام المحكمة الجنائية الدولية، والعمل على الحشد الدولي لحماية مسيرة العودة.

"انتهى"

٢٠١٩/٠٣/٢٢